للمناطق المحتلة؛ وبالنسبة الى السكان ـ وفق خطة دايان ـ فعليهم الاكتفاء بمؤسساتهم البلدية، كاطار أعلى لنشاطاتهم العامة، وكذلك عليهم ادارة انفسهم بدون تدخل من جانب سلطات الحكم العسكري، مع عدم عزلهم عن الضفة الشرقية والدول العربية[٥]. أي ان سلطات الاحتلال رغبت في استخدام المجالس المحلية البلدية كسلطات مختارة لتهدئة السكان، وذلك يجعلها سلطات لنوع من الحكم الاداري الذاتي.

وفي مجال الاعداد لذلك، اتخذت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي اجراءات ادارية وسياسية عدة تتعلق بمجال الحكم والسلطة في الضفة والقطاع، منها تطبيق الحكم العسكري غير المباشر، والابقاء على المؤسسات المحلية العربية والاعتراف بها (مجالس بلدية وقروية، غرف تجارية، سلطات مخاتير ووجهاء في الريف)[٦]، واجراء اتصالات بوجهاء وزعماء محليين[٧]، والسماح بحرية التعبير، كابداء الرأي واصدار الصحف وتلقي مذكرات الاحتجاج من السكان.

وعلى الاقل، فهناك ثلاثة اسباب لاتجاه سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي لتنمية البلديات، كقيادات محلية، وكسلطة لنوع من الحكم «الاداري» الذاتي:

اولًا: ظهور الدور السياسي للبلديات بعد الاحتلال، لالتفاف المواطنين حولها، وتبني البلديات لمطالبهم ومحاولاتها المستمرة لازالة ما يمكن ازالته من المعاناة المادية عنهم[٨]. وقد ساهمت سلطات الاحتلال في اعطائها ذلك الدور السياسي من خلال اعترافها بصفتها التمثيلية للسكان[٩]؛ كما عزز من ذلك، أيضاً، اعتماد النظام الاردني لها، وللمؤسسات التجارية، في كل ما يصدر عن الدوائر المدنية الاخرى من شهادات (مثل دوائر الارض والتعليم والصحة والمحاكم، الخ). ونتيجة لكل ذلك، اصبحت البلديات والمؤسسات التجارية (وهي المؤسسات التي ظلت باقية بعد انهيار السلطة العربية في المناطق المحتلة) تتمتع بصلاحيات واسعة وجديدة، تتعدى حجم ونطاق مسؤوليتها التقليدية، حيث اصبحت حلقة الوصل الوحيدة بين السكان في نواحي شؤون حياتهم كافة، وبين السلطات الاسرائيلية، وهذا ما يتوافق مع سياسة عدم التدخل الاسرائيلية[١٠].

ثانياً: ما اغرى سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي بالاعتماد على المؤسسات البلدية، في سياستها الاحتوائية، انها وجدت فيها قيادة محلية من خاصية معينة، خاصة في الضفة الغربية، تحددت ملامحها، وبنيتها الاساسية، في عهد الحكم الاردني، الذي اوجد لها مفهوماً نفعياً «لوظيفتها القيادية». فكل الذين اوصلهم الحكم الاردني الى هذا الموقع[١١] (مجردين من هويتهم السياسية) استطاعوا الحصول على منافع معيشية، ومساعدات اقتصادية، لهم، ولمحيطهم، عبر قيامهم بدور الوسيط بين ابناء مناطقهم وبين السلطة المركزية في عمان[١٢]، فرغبت سلطات الاحتلال ان تنشىء مثل هذه العلاقة.

ثالثاً: يأتي التركيز الاسرائيلي على المؤسسات البلدية، كقيادات محلية، وكسلطة لنوع من الحكم الاداري الذاتي، لاستكمال قصور التصور الاسرائيلي لمستقبل الضفة الغربية (وفيما بعد قطاع غزة) في تلك الفترة[١٣]، عن حل العقدة الاساسية للصراع، المتمثلة في الشعب الفلسطيني، وذلك بخلق قيادات محلية فلسطينية، تستطيع معها اسرائيل الوصول الى اتفاقية صلح نهائية (في اطار التسوية الشاملة، اذا ما تحققت)، تتنازل هذه القيادات، بموجبها، عن الحقوق الفلسطينية كافة، وبالتالي تحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية تصفية قضيته بيده[١٤].

على الرغم من ان السعي الاسرائيلي الى تنمية المؤسسات البلدية، كقيادات محلية، لتهدئة